الأمم المتحدة

TD/B/57/L.1/Add.1

Distr.: Limited
23 September 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
الجزء الرفيع المستوى: نحو انتعاش مستدام

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس ٢

الجزء الرفيع المستوى: نحو انتعاش مستدام ٢

(A) GE.10-51941 240910 270910

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً – موجز الرئيس

الجزء الرفيع المستوى: نحو انتعاش مستدام

١- أجرى المجلس نقاشاً موضوعياً مع فريق رفيع المستوى من الممثلين والخبراء الحكوميين استعرض خلاله الخبرات الوطنية والعالمية للأزمة الاقتصادية والمالية وفعالية السياسات المطبقة للمساعدة على دعم الطلب وتلافي حدوث انهيار مالي كامل. وكان الاتفاق عاماً على أن الاتجاهات الراهنة للانتعاش الاقتصادي ما زالت هشة وغير منتظمة. فهناك قضايا واختلالات كثيرة طويلة الأجل لم تعالج على نحو كاف. وشهدت البطالة مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة والمحن الاجتماعية، مقوضاً بذلك توقعات النمو والانتعاش الأطول أجلاً.

٢- وكان هناك قبول واسع للحاجة إلى تنشيط الطلب المحلي وتهيئة عملية أكثر دينامية تؤازر النمو وتعززه. وتحدث المندوبون عن الأثر المدمر لسياسات "إفقار الجار" فيما يتعلق بالأجور أو أسعار الصرف في عالم متكامل ومترابط.

٣- وركز النقاش تحديداً على مسألة التسلسل – متى يكون من الآمن للبلدان أن تبدأ في تفكيك التدابير المحفزة وكيف ينبغي تحقيق ذلك. وكشفت المناقشات عن وجود اختلاف واسع في الآراء بشأن استراتيجيات الخروج من الأزمة، وخاصة ما يتعلق بمسألة التوقيت المناسب. وأعربت بلدان كثيرة، ولا سيما البلدان المتقدمة، عن قلقها إزاء قدرتها الإقراضية واستدامة حوافزها الضريبية والتوسع فيها. وتم التطرق تفصيلاً إلى تجربة اليونان، حيث أدت تكاليف خدمة الديون وتكاليف الإقراض العالمية. إلى تقييد قدرة الحكومة اليونانية على إنعاش الاقتصاد، وأُجريت تخفيضات حادة في الإنفاق في محاولة للحد من آثار الأزمة.

٤- وجادل متجاورون آخرون في الفريق بأن الوقت الآن لا يسمح بالخروج من الأزمة، مستشهدين بدروس الماضي. فقد أوضحت التجربة اليابانية بوجه خاص خلال الأعوام العشرين الماضية الأخطار التي تنتظر الاقتصاد العالمي. فالانكماش يشكل الآن خطراً أكبر من التضخم، وما لم يتم التصدي له بشكل صحيح فإن أثر إجراءات التكيف الهيكلي الجارية في العالم قد يقسم بانكماشية شديدة. وحذر مندوبون بأن محاولات اليابان تقليل حافزها الضريبي قبل الأوان في عام ١٩٩٧ زادت من تفاقم الكساد. وتم وضع سيناريو مماثل لاقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا والصين في حالة إلغاء الحافز الضريبي قبل الأوان.

٥- وذكر مندوبون أن العالم لا يعاني من "كساد عادي" بل يعاني بالأحرى من "كساد ميزانية عمومية" حيث تزيد الخصوم عن القيمة السوقية للأصول الأساسية. وثمة حاجة الآن إلى سداد الأموال المقترضة بأسعار متضخمة للأصول باستخدام تدفقات نقدية محدودة ما زالت متاحة للشركات والأسر المعيشية. وأدى هذا الوضع إلى ترك الأسر المعيشية

والشركات في حالة إفلاس فعلي ليصبح الاستثمار الجديد أو الاستهلاك الجديد قليلاً أو منعدماً، الأمر الذي يتسبب في المزيد من انكماش الاقتصاد. وفي وضع كهذا، لا تكفي حتى أسعار الفائدة الصفرية لتنشيط الاقتصاد، وعلى الحكومات أن تتدخل لتغطية نقص الطلب من القطاع الخاص وتخفيف المعدل العالي لمدخرات القطاع الخاص. وهذا الدور الداعم من الحكومة يحتاج إلى أن يستمر إلى أن يتم إصلاح ميزانية القطاع الخاص حين تصبح الخصوم أقل من الأصول أو مساوية لها.

٦- وأكد العديد من المندوبين أن الوضع يتطلب إحساساً أقوى بالاستعجال والمسؤولية في ضوء ارتفاع مستويات البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي. فالأشد استضعافاً هم الأكثر تضرراً، وقد يضعف الترابط الاجتماعي والديمقراطية. وأعرب البعض الآخر عن المخاوف إذ إن التنسيق من جانب مجموعة العشرين والذي حقق الكثير في بدايات الأزمة بدأ يفقد زخمه الآن، وإن كان ثمة حاجة إلى تناسق السياسات لإلغاء مجموعة التدابير المحفزة التي كانت مطلوبة في البداية. و لم يشارك الاتحاد الأوروبي في هذا الرأي.

٧- وأورد العديد من المندوبين والمتحدثين الدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل الإقليمي. وأكد البعض على المنافع التي يمكن للبلدان الصغيرة والفقيرة أن تجنيها من الأسواق الإقليمية ومن المستثمرين الإقليميين عند الافتقار إلى الموارد المحلية. و لم يوافق الاتحاد الأوروبي على التدابير المقترحة للأخذ بنظام لأسعار الصرف يدار دولياً ويتجه إلى تطبيق أسعار صرف حقيقية على نحو ما نوقش في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠، في حين أشار متحدثون آخرون إلى وجود آليات مثل، عملة اليورو، يمكنها أن تساعد على تخفيف ما تعاني منه الآن كثير من البلدان النامية من تقلبات في أسعار الصرف. وعلق محاور آخر بأن بوسع البلدان التي لا تشكل جزءاً من مؤسسات مالية إقليمية أن تستخدم السياسات التجارية فقط وليس أية آليات أخرى لتحقيق الاستقرار لاقتصاداتها أثناء فترات الأزمة.

٨- وأكد متحدثون كثيرون على الحاجة إلى الأخذ بنموذج اقتصادي جديد كلياً، داعين إلى انتهاج مسارات جديدة أقوى وأكثر استقراراً: "برجميات جديدة" تعالج الاختلالات الجوهرية في الاقتصاد العالمي. وثمة حاجة إلى أن تتصدى أية نماذج جديدة للتنمية لقضايا جوهرية تتصل بالآتي: (أ) المضاربة وتقلب الأسعار في السلع الأساسية والأسواق الزراعية؛ (ب) حالة اللامساواة والفقر المتدهورة؛ (ج) استدامة البيئة. وذكر بعض المندوبين أن التحدي في مجال تغير المناخ يتطلب اتخاذ خطوات تسير شوطاً أبعد من تطوير تكنولوجيات خضراء وبيئية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، إذ يتطلب الأمر أيضاً العثور على نموذج عالمي جديد للطاقة تعتمده جميع الاقتصادات بما فيها اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة. وبدون ذلك ستصاب بلدان كثيرة بالشلل نتيجة نقص الطاقة المتاحة الأمر الذي يثير قلاقل اجتماعية ويزيد من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لسبل العلاج، وهذا يؤثر بدوره على بقية أنحاء العالم.

٩- وعلق متحدثون كثيرون على ملاءمة وتوقيت التحليل الوارد في *تقرير التجارة والتنمية للأزمة* والاستجابات المناسبة. ودعا بعض المندوبين الأونكتاد إلى توجيه المزيد من النقد والإرشاد، وأن يوجه حكومات البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلى أفضل طريقة للاستفادة من المعونة المالية المتناقصة في كل بلد أو منطقة، والنتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك. وعلى الأونكتاد أن يقترح حلولاً لقضايا إدارة الديون الخارجية بالنظر إلى تأثيرها على التنمية وعلى الفقر وعدم المساواة وأن يجد حلولاً مبتكرة للخروج من الأزمة الاقتصادية. وأشار متحدثون آخرون إلى أنه ينبغي على الأونكتاد أن يشارك بنشاط في عملية إصلاح المعمار الاقتصادي العالمي ودعم قضية البلدان المتخلفة النمو في العالم. وفي إطار مجموعة العشرين، طولب الأونكتاد بالعمل في تعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المسائل المتصلة بتحرير التجارة وأثره على العمالة.